العنوان: الحماية الاجتماعية بالمغرب: تعزيز الحكامة وتعميم المنظومة

المصدر: مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية

الناشر: حليمة عبدالرمي

المؤلف الرئيسي: الأحمدي، أمحمد

المجلد/العدد: ع47

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2025

الشهر: شتنبر

الصفحات: 175 - 187

رقم MD: 1615915

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

اللغة: Arabic

قواعد المعلومات: EcoLink, IslamicInfo, AraBase, HumanIndex

مواضيع: العدالة الاجتماعية، آليات الرقمنة، التنمية البشرية، المغرب

رابط: http://search.mandumah.com/Record/1615915

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الأحمدي، أمحمد. (2025). الحماية الاجتماعية بالمغرب: تعزيز الحكامة وتعميم المنظومة.مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، ع47، 175 - 187. مسترجع من http://search.mandumah.com//Record/1615915

إسلوب MLA

الأحمدي، أمحمد. "الحماية الاجتماعية بالمغرب: تعزيز الحكامة وتعميم المنظومة."مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعيةع47 (2025): 175 - 187. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1615915

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

الدكتور أمحمد الأحمدي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط

# الحماية الاجتماعية بالمغرب: تعزيز الحكامة وتعميم المنظومة

**Social Protection in Morocco : Enhancing Governance and Universalizing the System**

## الملخص

**تسلط هذه الدراسة الضوء على موضوع ورش الحماية الاجتماعية بالمغرب باعتباره رافعة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، حيث تهدف إلى تعزيز الحكامة عبر إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي وتطوير آليات الرقمنة، والشفافية مع العمل على توحيد الهيئات وضمان فعالية المراقبة والتتبع، كما تركز الدراسة على تعميم المنظومة من خلال توسيع التغطية الصحية لتشمل مختلف فئات المجتمع وإرساء أنظمة التقاعد، إضافة إلى دعم الفئات الهشة عبر آليات تمويل مستدامة بما يعكس الإرادة السياسية في إرساء نموذج تنموي جديد قائم على تكافؤ الفرص وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.**

**الكلمات المفاتيح: الحماية الاجتماعية، الحكامة، الرقمنة، الابتكار.**

**Executive Summary:**

**This study highlights the issue of the social protection reform in Morocco as a fundamental lever for achieving social justice and human development. It aims to strengthen governance through the reform of the legal and institutional framework, the development of digitalization and transparency mechanisms, while working on unifying institutions and ensuring effective monitoring and follow-up. The study also focuses on the generalization of the system by expanding health coverage to include all segments of society and establishing pension schemes, in addition to supporting vulnerable groups through sustainable financing mechanisms. This reflects the political will to establish a new development model based on equal opportunities and the reduction of social and territorial disparities. Keywords: Social protection, governance, digitalization, innovation.**

**المقدمة:**

**تعد الحماية الاجتماعية اليوم إحدى الدعائم الأساسية لبناء دولة الحق والقانون إذ تمثل تجسيدا عمليا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها دستوريا وأداة رئيسية لتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحاجيات الفئات الهشة، وفي التجربة المغربية يبرز هذا الورش كخيار استراتيجي لا يقبل التأجيل خاصة مع بروز تحديات الفقر، والبطالة وتفاوت الفرص مما جعل الحماية الاجتماعية تحظى بمكانة مركزية**

في السياسات العمومية، ليس فقط باعتبارها أداة للرعاية و إنما كآلية لضمان الاستقرار الاجتماعي وترسيخ العدالة المجالية[349].

تشكل الحكامة الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية حجر الزاوية الذي يضمن استمرارية وفعالية هذه المنظومة، فبدون ترسيخ قواعد الشفافية والمساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة تبقى الجهود الموجهة إلى توسيع نطاق الاستفادة محدودة الأثر، ومن ثم فإن التحدي القانوني والمؤسساتي يكمن في بناء إطاريقوم على الحكامة بشكل قادر على تجاوز التداخل بين المتدخلين وتفادي الازدواجية في البرامج وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، ويقتضي ذلك سن قواعد تنظيمية دقيقة واعتماد آليات للرصد والتقييم بشكل دوري بما يكفل تحسين الأداء ويعززثقة المواطن في المرفق العمومي.[350]

إن إدماج الابتكار والتقنيات الحديثة يمثل رافعة حقيقية لتجديد منظومة الحماية الاجتماعية وتجويد خدماتها فالرقمنة تتيح إرساء منظومات معلوماتية متكاملة وتبسيط المساطر الإدارية وضمان استهداف أكثرعدلا وشفافية للفئات المستحقة، كما أن اعتماد التحول الرقمي يسهم في محاربة البيروقراطية وتقليص هامش الخطأ مما يجعل منه أداة قانونية وتنظيمية لا غنى عنها في مسارتعميم الحماية الاجتماعية، وبالتالي فإن نجاح هذا الورش يظل رهينا بقدرة الدولة على الجمع بين مقومات الحكامة الرشيدة وأدوات الابتكار الرقمي.

وتتجلى أهمية الموضوع في كونه يشكل ورشا دستوريا يكرس الحق في الحماية الاجتماعية كآلية لضمان الكرامة الإنسانية، كما يبرز من زاوية قانونية كإطار لإعمال مبادئ الشفافية والمساءلة في السياسات العمومية، وعلى المستوى الو اقعي يمثل أداة استراتيجية لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

وتتجلى الإشكالية المحورية للموضوع فيما يلي:

- ما مدى قدرة منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب في ظل مقومات الحكامة الجيدة والابتكار الرقمي على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية بما ينسجم مع المقتضيات الدستورية وأهداف التنمية المستدامة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عديد التساؤلات التالية:

- ما دورالإطار الدستوري والتشريعي المغربي في إرساء أسس منظومة الحماية الاجتماعية؟
- ما هي آليات الحكامة اللازمة لضمان فعالية البرامج الاجتماعية وتجاوز إشكالات التداخل والازدواجية؟
- كيف يساهم الابتكاروالرقمنة في تعزيزنجاعة الحماية الاجتماعية وضمان استهداف عادل وشفاف للفئات المستفيدة؟

ومنه سنعتمد التصميم التالي: المحورالأول: تعزيزالحكامة في منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب. المحورالثاني: تعميم المنظومة بين الإمكانيات ورهانات والتنفيذ.

المحورالأول: تعزيزالحكامة في منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب

---

-349 براهيمي سهام، دور أنظمة التأمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – التأمين الصحي-، مجلة الميزان، العدد 2، 2019، الصفحة 23.

-350 سهام موافق، تبني المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لأراء عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجلة الحقيقة، مجلد 17 عدد 03 سبتمبر 2018، الصفحة 69.

تعد الحكامة الجيدة في تدبير منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب خيارا استراتيجيا يفرضه كل من الواقع الاجتماعي والدستوري، إذ نص دستور 2011 على مبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة كدعامة أساسية لإصلاح المرفق العمومي، وفي هذا الإطار فإن الحماية الاجتماعية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا في ظل حكامة رشيدة تقوم على التخطيط المحكم وترشيد الموارد وضمان العدالة في توزيعها، بما يكفل إنصاف الفئات الهشة والمحرومة بحيث أن هذا المنظور يجعل من الحكامة شرطا ضروريا لتأطير الجهود الوطنية الرامية إلى تعميم الحماية الاجتماعية وجعلها أكثر نجاعة وفاعلية[351].

إن تدبير البرامج الاجتماعية في المغرب ظل لفترة طويلة يعاني من التشتت والتداخل بين مختلف المؤسسات والقطاعات وهو ما أضعف من فعاليتها وأدى إلى ضياع الموارد وعليه، فإن تعزيز الحكامة في هذا المجال يستوجب توحيد الرؤية الاستراتيجية وإحداث انسجام بين السياسات العمومية ذات الصلة فالحكامة تقتضي التنسيق بين القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، مع اعتماد آليات للتنسيق والتكامل تضمن توجيه الدعم نحو الفئات المستحقة بما يتماشى مع المقتضيات الدستورية والمبادئ التي نص عليها القانون التنظيمي للمالية والبرامج الإصلاحية الكبرى.[352]

وتقتضي الحكامة الجيدة كذلك وضع آليات للرصد والتقييم المستمر لقياس مردودية البرامج الاجتماعية ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة فالتقييم لا يشكل مجرد إجراء تقني بل هو التزام قانوني يندرج ضمن مبدأ المساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة، ومن هذا المنطلق يصبح من اللازم إرساء مؤسسات وآليات مستقلة لمراقبة تدبير موارد الحماية الاجتماعية وضمان الشفافية في صرف الاعتمادات المالية وهو ما يعزز ثقة المواطن في الدولة ويكرس مبدأ المشروعية في إدارة المال العام، كما أن تعزيز الحكامة في منظومة الحماية الاجتماعية لا ينفصل عن البعد الترابي واللامركزية إذ يفرض الدستور إسناد أدوار متقدمة للجماعات الترابية في التنمية الاجتماعية، وعليه فإن إدماج الجماعات الترابية في تدبير الحماية الاجتماعية يتيح تحقيق القرب من المواطن وضمان استهداف أدق لاحتياجات السكان غير أن هذا الدور يتطلب تأهيل القدرات التدبيرية المحلية واعتماد آليات للمصاحبة والمراقبة لضمان نجاعة التدخلات، وبالتالي فإن الحكامة الترابية تصبح رافعة أساسية لترسيخ العدالة المجالية في الولوج إلى خدمات الحماية الاجتماعية.[353]

إلى جانب ذلك، فإن الحكامة في هذا المجال تقتضي اعتماد مبادئ المشاركة المجتمعية عبر إشراك منظمات المجتمع المدني والنقابات والقطاع الخاص في صياغة وتتبع وتقييم السياسات الاجتماعية، فالنهج التشاركي يعكس الفلسفة الدستورية التي تجعل من الديمقراطية التشاركية آلية مكملة للديمقراطية التمثيلية ويعزز من شرعية القرارات العمومية، كما أن انخراط الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين يسهم في رصد الاحتياجات الحقيقية للفئات الهشة ويوفر معطيات واقعية تساعد على تحسين الاستهداف وجودة الخدمات، كما لا يمكن فصل تعزيز الحكامة في منظومة الحماية الاجتماعية عن الإصلاح التشريعي والإداري فنجاح هذا الورش يستوجب مراجعة الترسانة القانونية المنظمة لمختلف البرامج الاجتماعية وتبسيط

351- محمد كركز، حقوق الضمان الاجتماعي للعاملين المصابين بفيروس كورونا (COVID-19) وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية المركز الجامعي / الاغواط العدد السابع سبتمبر 2021، الصفحة 46.

352- Gautié, -Esping-Andersen, Gøsta, and Bruno Palier. Trois leçons sur l'État-providence. Paris : Seuil, 2008, Page 72.

353- Stiglitz, J. Crise mondiale, emplois et protection sociale. Revue internationale du Travail, 148(1-2), 2014, Page 79.

المساطر الإدارية وتوحيد قواعد البيانات، بحيث أن الجانب القانوني يظل محوريا لضبط المسؤوليات وتحديد الحقوق والواجبات كما أن الإصلاح الإداري يشكل الأداة العملية لترجمة مبادئ الحكامة إلى و اقع ملموس، وبذلك يصبح تعزيز الحكامة إطارا متكاملا يجمع بين الشفافية والمساءلة المشاركة والتنسيق، والرقابة، والتقييم بما يضمن بناء منظومة حماية اجتماعية أكثر عدالة وفعالية.[354]

أولا: الإطار القانوني والمؤسساتي للحوكمة

يشكل الإطار القانوني للحكامة في المغرب قاعدة أساسية لتأطير السياسات العمومية بما فيها منظومة الحماية الاجتماعية حيث جاء دستور 2011 ليحدث نقلة نوعية في هذا المجال من خلال التنصيص الصريح على مبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة و إقرار الحق في الحصول على المعلومات، فضلا عن تعزيز مكانة الهيئات الدستورية المستقلة فهذه المقتضيات الدستورية أرست أرضية صلبة لبناء حكامة عمومية رشيدة قادرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب ووفرت الشرعية القانونية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في اتجاه أكثر فعالية و إنصافا.[355]

على مستوى التشريع العادي تم إصدار قو انين تنظيمية وقو انين خاصة تجسد المبادئ الدستورية في نصوص قابلة للتطبيق؛ مثل القانون التنظيمي للمالية الذي كرس مبدأ برمجة النفقات الاجتماعية على أساس الشفافية والنجاعة، وقو انين متعلقة بالتغطية الصحية والتقاعد والتعويضات العائلية، كما أن المقتضيات القانونية المنظمة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي تؤطر آليات التدبير والمر اقبة المالية والإدارية وتضع شروط المساءلة القانونية للمسؤولين العموميين، وبهذا يشكل التشريع العادي امتدادا عمليا للنص الدستوري ويضمن تنزيل مبادئ الحكامة في السياسات الاجتماعية.[356]

ويعد قانون الحماية الاجتماعية رقم 09.21 الصادر بالمملكة المغربية سنة 2021 محطة أساسية في مسار الإصلاحات الاجتماعية بالمغرب، إذ يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، بحيث يكتسي هذا القانون أهمية كبرى لكونه يؤسس لمنظومة شاملة تشمل التأمين الصحي الإجباري، والتعويضات العائلية، والتقاعد، والتعويض عن فقدان الشغل، كما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الكرامة للمواطنين من خلال توسيع قاعدة المستفيدين لتشمل فئات واسعة كانت خارج منظومة الحماية، إضافة إلى ذلك، يعزز هذا الإطار القانوني الثقة بين المواطن والدولة من خلال تجسيد مبدأ التضامن الوطني[357].

أما من الناحية المؤسساتية فقد عرف المغرب إحداث مجموعة من المجالس والهيئات التي تعنى بالحكامة الجيدة؛ كالمجلس الأعلى للحسابات باعتباره مؤسسة رقابية عليا على المالية العمومية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يقدم آراء استشارية حول القضايا الاجتماعية الكبرى، هذه المؤسسات تشكل جزءا من شبكة مؤسساتية متكاملة هدفها مر اقبة الأداء العمومي وضمان انسجام التدخلات بما يعزز من شفافية ونجاعة منظومة الحماية

---

-354 لمياء الغازي : القطاع غير المهيكل الخصائص الرئيسية، المندوبية السامية للتخطيط عدد 16، 2 مارس 2021، الصفحة 172.

355- Mohamed Maouaquit: "droit économiques et sociaux, In développement démocratique et action associative au Maroc », publication d'espace associatif, Rabat, 2004, Page 143.

-356 عيساوي الساسي، قراءة تحليلية لمقاربة الانتماء التنظيمي في المؤسسة مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 05، السنة 2018، الصفحة 92.

357 خالد بوقيش وإحسان العيدوني، قراءة في مقتضيات القانون الإطار رقم 21-09 المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 157 مارس - أبريل، 2021.ص:182.

الاجتماعية، كما أن الحكامة المؤسساتية تتجسد أيضا في تعزيز دور الجماعات الترابية في تنزيل السياسات الاجتماعية انسجاما مع مبدأ التدبير الحر واللامركزية المنصوص عليه دستوريا[358]، فالجهات والجماعات أصبحت فاعلا محوريا في تنفيذ برامج اجتماعية قريبة من المواطن غير أن ذلك يظل رهينا بتأهيل القدرات التدبيرية والمالية لهذه الوحدات الترابية، وباعتماد آليات للتنسيق بينها وبين السلطات المركزية وهو ما يطرح تحديا قانونيا ومؤسساتيا يتعلق بمدى تكامل الاختصاصات وتوزيع الأدوار بشكل يحقق الانسجام والفعالية.

إن الإطار القانوني والمؤسساتي للحوكمة في مجال الحماية الاجتماعية يفرض تبني مقاربة تشاركية تستند إلى القوانين التي تتيح مشاركة المجتمع المدني والنقابات والقطاع الخاص في بلورة السياسات العمومية، فالمشرع المغربي من خلال النصوص القانونية المنظمة للعمل الجمعوي والاستشارات العمومية أقر آليات لإشراك الفاعلين غير الحكوميين في صياغة وتتبع وتقييم البرامج الاجتماعية، وهذه المقاربة التشاركية تعكس تطورا في الفكر القانوني المغربي وتؤكد أن الحكامة لم تعد مجرد شأن إداري محض، بل أضحت عملية مركبة تستدعي انخراط مختلف القوى المجتمعية من أجل إرساء منظومة حماية اجتماعية عادلة وفعالة.[359]

ثانيا: الشفافية والمساءلة ومراقبة الأداء

تشكل الشفافية ركيزة أساسية في تدبير منظومة الحماية الاجتماعية، حيث لا يمكن ضمان نجاعة البرامج الاجتماعية دون كشف المعطيات المالية والتنظيمية المرتبطة بها للرأي العام والمؤسسات الرقابية، فالشفافية لا تعد مجرد مبدأ إداري بل هي التزام قانوني وأخلاقي يرسخ ثقة المواطن في المرفق العمومي ويضمن انخراطه في السياسات الاجتماعية، كما أن الشفافية تفرض نشر المعلومات المرتبطة بطرق تمويل الحماية الاجتماعية وأعداد المستفيدين ومعايير الاستهداف، بما يتيح تقييم واقعية وموضوعية التدابير المتخذة، أما المساءلة فهي الوجه الآخر للشفافية إذ تترجم من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة كما نص عليه دستور 2011[360]، فالمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية مطالبة بتقديم تفسيرات دقيقة حول كيفية تدبير الموارد ونتائج السياسات المطبقة ومدى انسجامها مع الأهداف المرسومة، بحيث إن غياب المساءلة يؤدي إلى تكريس الإفلات من العقاب وإلى استمرار مظاهر سوء التدبير والريع مما يعرقل نجاح أي ورش إصلاحي، لذلك فإن تفعيل المساءلة يتطلب آليات قانونية واضحة وهيئات رقابية فعالة قادرة على إلزام المسؤولين باحترام القانون وضمان فعالية الأداء.[361]

وتبرز مراقبة الأداء كآلية عملية لتفعيل الشفافية والمساءلة إذ تمكن من قياس مدى نجاعة البرامج الاجتماعية وفعاليتها مقارنة بالأهداف المحددة فالمراقبة لا تقتصر على البعد المالي أو المحاسباتي، بل تمتد لتشمل تقييم الأثر الاجتماعي لهذه البرامج على الفئات المستهدفة ومن ثم فإن مراقبة الأداء تمثل أداة للتصحيح المستمر وتجويد الخدمات كما تسمح بتحديد جوانب القصور واقتراح البدائل[362]، وهنا تبرز أهمية

358- تقرير المجلس الاقتصاد والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية إحالة ذاتية رقم 34/2018، الصفحة 80.

359- Cherkaoui Ali, la responsabilité sociétale des entreprises au Maroc : facteurs déterminants, analyses perceptuelles et typologies comportementales, L'Harmattan, 2019, Page 39.

360- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي النموذج التنموي الجديد للمغرب 2019، الصفحة 142.

361- زهيرة بن خضرة، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة المجلد 07 العدد 01 يناير 2023، الصفحة 144.

362- Mestrum, Francine. "Du développement social à la protection sociale : quel progrès ?" centre tricontimental.21- novembre 2013, Page 26.

مؤسسات مثل المجلس الأعلى للحسابات والمفتشيات العامة التي تضطلع بمهام التدقيق والتقييم وتصدر تقارير دورية تعكس مكامن الخلل وتقترح الحلول، وإذا كانت الشفافية والمساءلة ومر اقبة الأداء تشكل في مجملها آليات قانونية ومؤسساتية فإن تفعيلها يظل رهينا بوجود إرادة سياسية حقيقية وبإرساء ثقافة مجتمعية تؤمن بأن تدبير الشأن العام ليس شأناً مغلقا بل مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع. فالديمقراطية التشاركية التي نص عليها الدستورتفتح المجال أمام المجتمع المدني ووسائل الإعلام للمساهمة في المر اقبة المجتمعية ما يعززمن قوة المساءلة ويرسخ مبادئ الحكم الرشيد، وبذلك يمكن القول إن تكامل الشفافية والمساءلة ومر اقبة الأداء يشكل منظومة متكاملة لضمان نجاعة الحماية الاجتماعية بالمغرب فهي أدوات قانونية وأخلاقية وإدارية تسمح بتصحيح المسار وتفادي الانحر افات وتؤسس لثقة متبادلة بين المواطن والدولة، كما أن هذه المبادئ تمثل شرطا لازما لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الاستدامة المالية والتنظيمية للورش الوطني المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية.[363]

ثالثا: التمويل والاستدامة المالية

يشكل تمويل منظومة الحماية الاجتماعية أحد المرتكزات الحاسمة لضمان استدامتها وفعاليتها إذ لا يمكن لأي إصلاح أو تعميم أن يحقق أهدافه دون تأمين الموارد المالية الكافية والمستقرة فالحق في الحماية الاجتماعية وإن كان مكرسا دستوريا، إلا أن تنزيله الفعلي يظل رهينا بقدرة الدولة على تعبئة إمكانيات مالية قادرة على تغطية كلفة التوسع في الخدمات والتعويضات، وهنا يطرح التساؤل حول مصادر التمويل الممكنة وحدودها في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والقيود المفروضة على الميز انية العامة[364]، كما يبرز التمويل العمومي كأول ر افعة أساسية لتأمين استدامة المنظومة حيث تتكفل الدولة بتحمل جزء كبير من الأعباء المالية خاصة فيما يتعلق بالفئات الفقيرة والهشة لكن الاعتماد المفرط على الميز انية العامة يظل محفوفا بالمخاطر خصوصا إذا ارتبط بارتفاع الدين العمومي وضغوط التوازنات الماكرو-اقتصادية، ومن هنا تبرز ضرورة التفكير في آليات تمويل بديلة أو مكملة عبر إحداث صناديق تضامنية أو تخصيص موارد جبائية جديدة موجهة بشكل صريح لتمويل الحماية الاجتماعية على أن تراعي هذه الخيارات مبادئ العدالة الجبائية وعدم إثقال كاهل الفئات الوسطى والضعيفة.[365]

كما يشكل انخراط الفاعلين الاقتصاديين والخواص في التمويل عنصرا أساسيا لتعزيز استدامة المنظومة فالمقاولات مطالبة بالمساهمة من خلال الانخراط في أنظمة التأمينات الاجتماعية والالتزام بأداء واجباتها بما يرسخ مبدأ التضامن بين الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع، غير أن هذا يفرض بالمقابل اعتماد سياسة تحفيزية تراعي خصوصية المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتجنب فرض أعباء مالية مفرطة قد تؤثر على تنافسيتها أوتدفعها إلى الاقتصاد غير المهيكل، ولا يمكن فصل النقاش حول الاستدامة المالية عن مسألة النجاعة والشفافية في التدبير فحتى لو توفرت موارد مالية ضخمة فإن غياب الحكامة الجيدة قد يؤدي إلى

-363 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي النموذج التنموي الجديد للمغرب 2019، الصفحة 98.

364- Larbi JAIDI : "economic and social change in Moroco: civil society's contributions and Limits. The Arab transition a changing word: building democracies in limits. The Arab Transition in a changing world : building democracies in light of international experiences. Ed senén Florensa, Barcelona : institut Européenne de la Méditerranéenne 2016, Page 59.

-365 تقرير مؤتمر العمل الدولي، الدورة 100 سنة 2011: "الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة" المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية الضمان الاجتماعي بموجب إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الطبعة الأولى 2011، الصفحة 165.

هدرها أوسوء استعمالها، لذلك فإن الاستدامة المالية ليست فقط مسألة موارد بل ترتبط أيضا بالقدرة على تدبيرهذه الموارد بكفاءة عالية من خلال آليات المر اقبة والتتبع وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما أن الرقمنة توفروسيلة فعالة لترشيد النفقات عبرتقليص الكلفة الإدارية وضمان استهداف أفضل للمستفيدين.[366]

تظل الاستدامة المالية للحماية الاجتماعية رهينة برؤية استر اتيجية متوسطة وطويلة المدى توازن بين متطلبات التعميم وضغوط التمويل فالمسألة لا تتعلق بمجرد إيجاد حلول ظرفية، بل بضرورة وضع تصور هيكلي يضمن استمرارية المنظومة عبر أجيال متعددة بحيث إن هذا يستدعي اعتماد إصلاح ضريبي شامل وإدماج الاقتصاد غير المهيكل وتوسيع قاعدة المساهمين مع ربط ذلك بنمو اقتصادي منتج يضمن موارد إضافية للدولة، وبهذا الشكل يتحقق التوازن بين الطموح الاجتماعي والقدرة المالية بما يرسخ الحماية الاجتماعية كحق مستدام وركيزة أساسية للتنمية الشاملة.[367]

المحور الثاني: تعميم المنظومة بين الإمكانيات ورهانات والتنفيذ

يشكل تعميم منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب أحد أهم الأوراش الإصلاحية ذات الطابع الاستر اتيجي إذ يعد خطوة مفصلية نحو ضمان الحق في الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، فالمغرب التزم دستوريا وقانونيا بتمكين جميع المواطنين من الاستفادة من التغطية الصحية والتقاعد والتعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل غير أن الانتقال من النصوص والتوجهات العامة إلى التنفيذ الفعلي يطرح تحديات متعددة تتعلق بالإمكانيات المالية والبشرية ومدى جاهزية الإطار المؤسساتي والإداري لاستيعاب هذا التوسع، كما أن الإمكانيات المتاحة أمام المغرب لتعميم الحماية الاجتماعية تبدو واعدة بالنظر إلى الإصلاحات التي أطلقت في مجال تعميم التغطية الصحية الإجبارية وإدماج فئات جديدة في نظام التأمين الإجباري عن المرض، كما أن اعتماد أنظمة معلوماتية وقواعد بيانات موحدة يوفر أداة مهمة لضبط المستفيدين وضمان استهداف فعال، ومع ذلك فإن حجم الاستثمارات المطلوبة يظل مرتفعا مما يستدعي تعبئة مالية مستدامة سواء عبر الميز انية العامة للدولة أو من خلال آليات تضامنية أخرى مع الحرص على ألا يتحول العبء المالي إلى تهديد للتوازنات الماكرو-اقتصادية.[368]

إن تعميم الحماية الاجتماعية يشكل مدخلا أساسيا لتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن وتكريس مبدأ المساواة أمام القانون في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية كما أن هذا الورش يرتبط بشكل وثيق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة ما يتعلق بمحاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، إلا أن الرهان الأكبر يتمثل في ضمان العدالة في التوزيع بحيث لا يقتصر التعميم على البعد الكمي بل يوازيه تحسين نوعية الخدمات وجودتها، فالمواطن لا يحتاج فقط إلى بطاقة للتغطية الصحية بل إلى خدمات طبية متاحة وفعالة تحقق الغاية من هذا الحق.[369]

---

-366 تقرير أنشطة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي الرباط، 2019، الصفحة 61.

-367 لمياء الغازي : القطاع غير المهيكل الخصائص الرئيسية، المندوبية السامية للتخطيط عدد 16، 2 مارس 2021، الصفحة 162.

-368 محمد كركز، حقوق الضمان الاجتماعي للعاملين المصابين بفيروس كورونا (COVID-19) وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية المركز الجامعي / الاغواط العدد السابع سبتمبر 2021، الصفحة 94.

369- Larbi JAIDI : "economic and social change in Moroco: civil society's contributions and Limits. The Arab transition a changing word: building democracies in limits. The Arab Transition in a changing world : building democracies in light of international experiences. Ed senén Florensa, Barcelona : institut Européenne de la Méditerranéenne 2016, Page 67.

أما من حيث التنفيذ فإن تعميم المنظومة يقتضي إصلاحات مؤسساتية وإدارية عميقة إذ يظل التشتت المؤسساتي من أبرز العوائق فهناك حاجة إلى إرساء هيئة موحدة أو مجلس وطني يضطلع بمهمة التنسيق بين مختلف الفاعلين ويوجه السياسات الاجتماعية بشكل مندمج، كما أن التنفيذ يتطلب إعداد كوادر بشرية مؤهلة قادرة على تسيير هذه المنظومة وفق قواعد الكفاءة والشفافية، وتوفير بنيات تحتية ملائمة خاصة في العالم القروي والمناطق النائية التي تعاني من خصاص في الخدمات الأساسية، إلى جانب ذلك يطرح التنفيذ تحديات مرتبطة بمحاربة مظاهر الغش والتحايل في الاستفادة وضمان احترام قواعد المشروعية في تدبير الموارد المخصصة، ومن هنا تبرز أهمية الرقمنة كآلية لتنظيم وتتبع العمليات من خلال قواعد بيانات وطنية شاملة ومترابطة تتيح تتبع المستفيدين وتقييم نجاعة البرامج كما أن الرقمنة تتيح تسريع المساطر وتبسيط الولوج إلى الخدمات وهو ما يعزز الشفافية ويرفع من مستوى الثقة في المنظومة ككل.[370]

يمكن القول إن تعميم منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب يمثل ورشا وطنيا ذا أبعاد قانونية و اقتصادية واجتماعية متداخلة تتطلب توازنا دقيقا بين الإمكانيات المتاحة والرهانات المطروحة وبين الطموح والإمكانات الواقعية، فنجاح التنفيذ رهين بقدرة الدولة على توفير التمويل المستدام وإحداث انسجام مؤسساتي واعتماد مقاربة ترابية وتشاركية شاملة مع تفعيل آليات الرقابة والتقييم، وبهذا الشكل يصبح تعميم المنظومة ليس فقط تحديا آنيا بل خيارا استراتيجيا لضمان التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية للأجيال المقبلة.

أولا: التحديات الاجتماعية والاقتصادية لتعميم الحماية الاجتماعية

يشكل تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب ورشا مجتمعيا ذا أبعاد متعددة إلا أن تنزيله الفعلي يصطدم بتحديات اجتماعية و اقتصادية معقدة فمن الناحية الاجتماعية يظل حجم الفوارق بين الفئات مرتفعا حيث تعاني شرائح واسعة من المجتمع من الهشاشة والفقر والبطالة، فضلا عن صعوبة الولوج إلى الخدمات الأساسية في قطاعات كالصحة والتعليم والتشغيل وهذا الوضع يفرض ضغطا متزايدا على المنظومة الاجتماعية، ويجعل من التعميم مهمة صعبة تتطلب معالجة بنيوية لأسباب الهشاشة وليس فقط إقرار آليات للدعم.[371]

ومن أبرز التحديات الاجتماعية كذلك ضعف العدالة المجالية في توزيع الخدمات إذ تظل المناطق القروية والجبلية محرومة نسبيا من البنيات الصحية والتعليمية مقارنة بالمجالات الحضرية الكبرى، وبالتالي فإن تعميم الحماية الاجتماعية في ظل هذا الواقع يقتضي استحضار مبدأ الإنصاف الترابي المنصوص عليه دستوريا من خلال ضمان توازن حقيقي في الولوج إلى الخدمات العمومية، كما أن ضعف البنيات التحتية الاجتماعية يشكل عائقا أمام تنفيذ الإصلاحات ويجعل من الضروري الجمع بين سياسات الحماية الاجتماعية وبرامج التنمية المجالية، أما على المستوى الاقتصادي فإن الكلفة المالية لتعميم الحماية الاجتماعية تبقى من أكبر التحديات حيث يتطلب هذا الورش استثمارات ضخمة لتغطية النفقات المرتبطة بالتأمين الصحي والتقاعد والتعويضات العائلية ودعم الفئات الهشة، وفي ظل محدودية الموارد المالية للدولة يطرح سؤال

-370 أيوب صبحي، الاستثمار كرافعة للنموذج التنموي، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة مولاي اسماعيل، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية مكناس السنة الجامعية 2019/2020، الصفحة 125.

-371 سهام موافق، تبني المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لأراء عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجلة الحقيقة، مجلد 17 عدد 03 سبتمبر 2018، الصفحة 193.

التمويل المستدام بإلحاح سواء عبر ميزانية الدولة أو عبر إحداث آليات تضامنية وتمويلات مبتكرة، ومن دون توفير تمويل كاف يظل خطر عجز الأنظمة الاجتماعية قائما مما قد يؤثر سلبا على استمراريتها وفعاليتها.[372]

كما أن الاقتصاد غير المهيكل يمثل تحديا إضافيا حيث يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي الوطني ويضم ملايين العاملين الذين لا يستفيدون من أي تغطية اجتماعية، وإدماج هذه الفئة في منظومة الحماية الاجتماعية يتطلب إصلاحات جذرية في مجال الجباية والرقابة وتنظيم سوق الشغل، ومن دون معالجة هذا الإشكال ستظل فئات واسعة خارج نطاق التغطية مما يفرغ التعميم من محتواه ويخلق ازدواجية بين القطاع المهيكل، وغير المهيكل.

إضافة إلى ذلك، فإن التحديات الاقتصادية والاجتماعية ترتبط بمدى قدرة الدولة على ضمان حكامة ناجعة في تدبير هذا الورش بما يحد من هدر الموارد ويحارب الفساد والزبونية ويعزز ثقة المواطن في جدوى الإصلاحات، فنجاح التعميم لا يتوقف فقط على تعبئة الإمكانيات المالية والبشرية بل يتطلب أيضاً مقاربة شمولية تراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد، وتضمن التوازن بين تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار المالي للدولة.[373]

ثانيا: دور الابتكار التكنولوجية في تعزيز الرقمنة

لا شك فالابتكار التكنولوجي اليوم يشكل مدخلا أساسيا لتجديد آليات التدبير العمومي وتعزيز مسار الرقمنة داخل منظومة الحماية الاجتماعية فالتطور المتسارع للتقنيات الحديثة أفرز أدوات رقمية قادرة على تجاوز معيقات البيروقراطية التقليدية وتمكين المواطن من الولوج السلس إلى الخدمات، وفي في هذا الصدد أصبح إدماج التكنولوجيا ليس خيارا تقنيا فحسب بل ضرورة قانونية وتنظيمية تفرضها متطلبات الحكامة الجيدة ومبادئ الشفافية والمساءلة المنصوص عليها دستوريا، إضافة على ذلك يساهم الابتكار التكنولوجي بشكل مباشر في إرساء قواعد بيانات وطنية موحدة مما يتيح استهدافا أدق للفئات المستحقة ويقلل من الهدر والتداخل بين البرامج، فبفضل الرقمنة يمكن ربط مختلف المؤسسات والهيئات المعنية بالحماية الاجتماعية عبر منصات رقمية متكاملة أن تسمح بتبادل المعلومات في إطار من الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات الشخصية، وهو ما ينسجم مع الإطار التشريعي المغربي خاصة القانون المتعلق بحماية البيانات الشخصية الذي يشكل ضمانة أساسية للتوفيق بين متطلبات الفعالية وحماية الحقوق الفردية.[374]

إلى جانب ذلك، يتيح الابتكار الرقمي تطوير آليات المراقبة والتتبع في الزمن الحقيقي مما يساعد على تقييم مردودية البرامج الاجتماعية بشكل مستمر فالتقنيات الحديثة كتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي قادرة على تقديم مؤشرات دقيقة حول مدى نجاعة السياسات العمومية، وبالتالي تمكين السلطات من التدخل في الوقت المناسب لتصحيح الاختلالات وهذا البعد الرقابي يعكس جوهر الحكامة الرشيدة التي تجعل من التقييم أداة مركزية للرفع من جودة الخدمات وضمان الاستمرارية، كما يساهم الابتكار التكنولوجي في تعزيز مبدأ تقريب الإدارة من المواطن من خلال اعتماد منصات رقمية وتطبيقات ذكية تسمح بتبسيط المساطر الإدارية وتقديم الخدمات عن بُعد، وهو ما يقلل من تكاليف التنقل ويحد من مظاهر

372- تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالمنظومة الصحية مجلس النواب أبريل 2021، الصفحة 182.

373- Rapport de Ministère délégué auprès du chef de gouvernement chargée des affaires et de gouvernance, Mapping de la protection sociale au Maroc, 2018, Page 25.

374- محمد أحديدو، رهان النموذج التنموي الجديد نموذج تنمية أم تنمية نموذج؟ المغرب الاقتصادي والاجتماعي: أسئلة التحول في وظائف الدولة، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 15، 2021، الصفحة 37.

الزبونية والفساد ويجعل الولوج إلى الحقوق الاجتماعية أكثر مساواة وعدلا، بحيث أن الرقمنة هنا لا تعني فقط ميكنة الخدمات بل هي مقاربة جديدة تعيد صياغة العلاقة بين الإدارة والمواطن على أسس الثقة والشفافية.[375]

إن تعزيز الرقمنة عبر الابتكار التكنولوجي يفتح آفاقا واسعة أمام المغرب لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي المنشود، إذ لا يقتصر أثرها على تحسين الحماية الاجتماعية فحسب بل يمتد إلى دعم التنمية المستدامة وتكريس العدالة المجالية، غير أن هذا المسار يتطلب استثمارات مستمرة في البنية التحتية الرقمية وتكوين الموارد البشرية وتكييف الإطار التشريعي مع التطورات التقنية بما يضمن توظيف الابتكار في خدمة المواطن ويحول الرقمنة إلى رافعة فعلية للتنمية.[376]

ثالثا: آليات التنفيذ والمراحل الزمنية والالتزامات

يعد تنفيذ ورش الحماية الاجتماعية بالمغرب خطوة معقدة تتطلب مقاربة شمولية تراعي الجانب القانوني والمؤسساتي والمالي في آن واحد، فالانتقال من التصورات العامة والتوجهات الاستراتيجية إلى مراحل التنفيذ العملي يفرض وضع آليات دقيقة ومحددة تضمن التنزيل التدريجي والواقعي للبرامج بما ينسجم مع القدرات الوطنية، وتبرز هنا أهمية التدرج كخيار قانوني وتنظيمي لتفادي الارتباك وضمان الاستيعاب المؤسساتي مع الحرص على احترام المبادئ الدستورية المرتبطة بالحق في الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.[377]

وتتأسس آليات التنفيذ على ثلاث ركائز أساسية؛ أولا، الإطار القانوني والتنظيمي الذي يوفر الضمانة الرسمية لالتزام الدولة من خلال إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لكل مرحلة من مراحل التعميم، ثانيا الإطار المؤسساتي إذ يقتضي التنزيل العملي تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ سواء على المستوى المركزي أو الترابي، وتوضيح مجالات تدخل كل فاعل لتفادي التداخل والازدواجية، ثالثا الإطار المالي باعتباره العمود الفقري لهذا الورش حيث يلزم رصد اعتمادات قارة في الميزانية العامة وإحداث آليات تمويل مستدامة مبنية على التضامن الوطني والتكافل الاجتماعي، أما على مستوى المراحل الزمنية فقد تبنى المغرب خيار التدرج في تعميم الحماية الاجتماعية عبر مراحل متتالية وهما مرحلة تعميم التأمين الإجباري عن المرض، ثم إدماج التعويضات العائلية، وبعدها توسيع قاعدة الاستفادة من التقاعد، وأخيرا إدراج التعويض عن فقدان الشغل وهذا التقسيم الزمني لا يعكس فقط منطقا سياسيا بل هو أيضا تعبير عن ضرورة تقنية وقانونية لإرساء قواعد متينة لكل مرحلة قبل الانتقال إلى المرحلة الموالية، بحيث إن وضوح المراحل الزمنية يساهم في تقييم دوري للمنجزات ويتيح إمكانية تصحيح الاختلالات قبل تعميم التجربة.[378]

375- herkaoui Ali, la responsabilité sociétale des entreprises au Maroc : facteurs déterminants, analyses perceptuelles et typologies comportementales, L'Harmattan, 2019, Page 83.

376- أيوب صبحي، الاستثمار كرافعة للنموذج التنموي، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة مولاي اسماعيل، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية مكناس السنة الجامعية 2019/2020، الصفحة 84.

377- MouradAttarça,, Thierry Jacquot. "La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises : une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales." XIViéme Conférence internationale de Management Stratégique, Angers. 2005, Page 74.

378- خالد بوقيش وإحسان العيدوني، قراءة في مقتضيات القانون الإطار رقم 21-19 المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 157 مارس - أبريل، 2021، الصفحة 48.

وفيما يخص الالتزامات فإن الدولة تتحمل المسؤولية الأولى في ضمان احترام مقتضيات الدستور الذي كرس الحق في الحماية الاجتماعية، غير أن الالتزامات لا تقف عند حدود الدولة وحدها، بل تشمل أيضا القطاع الخاص الذي يلعب دورا محوريا في تمويل المنظومة عبر مساهماته وكذا المجتمع المدني الذي يضطلع بوظيفة التتبع والمر افعة والتقييم، بحيث إن تعدد الأطراف المتدخلة يفرض التزاما جماعيا بتحقيق هذا الورش مع ضرورة وضع آليات للمساءلة القانونية والمؤسساتية لضمان وفاء كل طرف بالتزاماته المحددة، وبذلك فإن نجاح تنفيذ منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب رهين بمدى فعالية هذه الآليات ووضوح المراحل الزمنية، واحترام الالتزامات، فالتنفيذ ليس مجرد عملية إدارية أو تقنية بل هو ورش وطني يتطلب انخراطا شاملا وتعبئة مستمرة لمختلف الفاعلين في إطار حكامة جيدة ورقابة فعالة، كما أن هذا الورش يفرض على المغرب تحديا مزدوجا من جهة الوفاء بالالتزامات الدستورية والدولية ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية، ومن جهة أخرى الاستجابة للرهانات الو اقعية المرتبطة بتوفير الموارد وضمان عدالة الاستفادة، مما يجعل التنفيذ مجالا حيويا لقياس مدى قدرة الدولة على التوفيق بين الطموح والقدرة العملية.[379]

**الخاتمة:**

وصفوة القول، إن ورش الحماية الاجتماعية بالمغرب يمثل تحولا بنيويا يعكس التزام الدولة بترسيخ الحقوق الاجتماعية المنصوص عليها دستوريا وتجسيدا عمليا لمبادئ العدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي، فهذا المشروع الوطني لا يقف عند حدود الإصلاح الإداري أو التشريعي فحسب بل يتجاوزهما ليشكل رهانا استر اتيجيا على المدى الطويل يروم تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى الخدمات الأساسية وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات، ومع ذلك فإن تحقيق هذه الغايات يظل مرهونا بمدى قدرة الدولة على تنزيل مقتضيات الحكامة الرشيدة، وتعبئة الموارد المالية والبشرية بشكل مستدام وتفعيل الرقمنة، والابتكار كأدوات أساسية لضمان الفعالية والشفافية فضلا عن اعتماد منهجية تشاركية مندمجة تراعي البعد التر ابي وتستجيب للرهانات الو اقعية للتنمية.

**قائمة المراجع المعتمدة:**

**المراجع باللغة العربية:**

**1- المقالات العلمية:**

-خالد بوقيش وإحسان العيدوني، قراءة في مقتضيات القانون الإطار رقم 21-09 المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 157 مارس - أبريل، 2021.

-براهيمي سهام، دور أنظمة التأمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – التأمين الصحي-، مجلة الميزان، العدد 2، 2019.

-زهيرة بن خضرة، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، المجلة الجز ائرية للسياسات العامة المجلد 07، العدد 01 يناير 2023.

-سهام مو افق، تبني المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لأراء عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجلة الحقيقة، مجلد 17 عدد 03 سبتمبر 2018.

379- Mestrum, Francine. "Du développement social à la protection sociale : quel progrès ?" centre tricontimental.21- novembre 2013, Page 74.

-عيساوي الساسي، قراءة تحليلية لمقاربة الانتماء التنظيمي في المؤسسة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 05، السنة 2018

-محمد كركرز، حقوق الضمان الاجتماعي للعاملين المصابين بفيروس كورونا (COVID-19) وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية المركز الجامعي / الاغواط العدد السابع سبتمبر2021.

-محمد أحديدو، رهان النموذج التنموي الجديد نموذج تنمية أم تنمية نموذج؟ المغرب الاقتصادي والاجتماعي: أسئلة التحول في وظائف الدولة، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 15، 2021.

-لمياء الغازي: القطاع غير المهيكل الخصائص الرئيسية، المندوبية السامية للتخطيط عدد 16، 2 مارس 2021.

2- الرسائل العلمية:

-أيوب صبحي، الاستثمار كر افعة للنموذج التنموي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة مولاي اسماعيل، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية مكناس السنة الجامعية: 2019/2020.

3- التقارير الوطنية والدولية:

-تقرير أنشطة هيئة مر اقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي الرباط، 2019.

-تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالمنظومة الصحية مجلس النواب أبريل 2021.

-تقرير مؤتمر العمل الدولي، الدورة 100 سنة 2011: "الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة" المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية الضمان الاجتماعي بموجب إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الطبعة الأولى 2011.

-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية إحالة ذاتية رقم 34/2018.

-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي النموذج التنموي الجديد للمغرب 2019.

المراجع الأجنبية:

1- Ouvrages

- Cherkaoui. Ali, la responsabilité sociétale des entreprises au Maroc : facteurs déterminants, analyses perceptuelles et typologies comportementales, L'Harmattan, 2019.

- Gautié, -Esping-Andersen, Gøsta, and Bruno Palier. Trois leçons sur l'État-providence. Paris : Seuil, 2008.

- Mestrum, Francine. "Du développement social à la protection sociale : quel progrès ?" centre tricontimental.21- novembre 2013.

- MouradAttarça, Thierry Jacquot. "La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises : une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales." XIViéme Conférence internationale de Management Stratégique, Angers. 2005.

2- Les Articles

- Larbi JAIDI : "economic and social change in Moroco: civil society's contributions and Limits. The Arab transition a changing word: building democracies in limits. The Arab Transition in a changing world : building democracies in light of international experiences. Ed senén Florensa, Barcelona : institut Européenne de la Méditerranéenne 2016.
- Mohamed Maouaquit: "droit économiques et sociaux, In développement démocratique et action associative au Maroc »>, publication d'espace associatif, Rabat, 2004.
- Stiglitz, J. Crise mondiale, emplois et protection sociale. Revue internationale du Travail, 148(1-2), 2014.

3- Les Rapports:

- Rapport de Ministère délégué auprès du chef de gouvernement chargée des affaires et de gouvernance, Mapping de la protection sociale au Maroc, 2018.